مافيا الرمال تجرف كثبان شاطئ بوزرقطون في الصويرة وتغير معالمه الطبيعية

وزارة التجهيز ترفض تقديم معطيات عن نشاط المقالع والعامل أعطى تعليمات بتطبيق القانون على المخالفين

المَهْدي الكرّاوي

يشهد شاطئ سيدي بوزرقطون، الواقع على الطريق الساحلية بين آسفي والصويرة، حركة غير عادية لأسطول ضخم من الشاحنات التي تقوم على مدار الساعة بجرف وبيع أجود الكثبان الرملية، وهو الأمر الذي تسبب في كارثة بيئية وغير كليا معالم الشاطئ الذي أصبح في السنين الأخيرة قبلة للسياح الأجانب.

وكشفت معطيات ذات صلة أن السلطات المحلية في الصويرة، بقيادة عادل المالكي، عامل الإقليم، كانت قد أوقفت الشركة المستغلة لمقالع رمال بشاطئ سيدي بوزرقطون مباشرة بعد تحقيق أنجزته يومية «الأخبار» شهر يناير الماضي، لكن عادت آليات وشاحنات الشركة نفسها لجرف الكثبان الرملية ليل نهار، في غياب أية لوحة معدنية تشير إلى موقع المقلع ورقم وتاريخ الرخصة المسلمة من قبل وزارة التجهيز والمساحة المستغلة كما يلزم بذلك القانون، علما أن سكان جماعة سيدي بوزرقطون سبق لهم أن تقدموا بشكايات إلى وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء وإلى الوزارة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة، كما راسلوا أيضا الديوان الملكي ورئيس الحكومة.

وكان عامل الصويرة أعطى تعليمات لكل المصالح الخارجية، من وزارة التجهيز ودرك ملكي ورجال السلطة المحلية، وبتنسيق مباشر من النيابة العامة، من أجل تفعيل المساطر القانونية ووضع حد لنشاط مافيات مقالع الرمال، حيث مكنت عملية ميدانية أولية من إيقاف أحد أكبر المهربين بشاطئ بحيبح، كما أسفرت هذه العملية عن حجز خمس شاحنات كانت تستعمل في عملية سرقة الرمال.

ويتابع يوميا عدد كبير من المواطنين والسياح الأجانب العشرات من الشاحنات الضخمة التي تجرف رمال شاطئ سيدي بوزرقطون على بعد أمتار قليلة فقط من مياه البحر، حيث يتم نقل حمولة الرمال إلى مستودعات خاصة، كما يتم تسويقها وبيعها عبر أسطول ضخم من الشاحنات، وهي العملية التي تسببت في تغيير كلي للبنية البيئية للشاطئ واختفت معها الكثبان الرملية، وخلّفت وراءها حفرا عميقة شوهت بشكل كلي المشاهد الطبيعية للساحل الشاطئي.

وقال سكان وفعاليات جمعوية من جماعة سيدي بوزرقطون، في اتصال لهم مع «الأخبار»، إنه حتى لو افترضنا أن الشركة تتوفر على رخصة مقلع رملي، فهي تعمل خارج كل شروط دفاتر تحملات المقالع المرخص لها، طالما أن عملية جرف رمال الشاطئ تتم بالليل والنهار بدون توقف، في غياب مراقبة الوزن والحمولة والتوفر بعين المكان على ميزان كما تلزم بذلك وزارة التجهيز، بجانب أن الكثبان الرملية التي تم جرفها محاذية لمياه البحر وتمتد على مساحة عشرات الهكتارات، وتعتبر رمالا شاطئية محمية ولا تخضع لأية رخصة مقالع.

من جهته، قال المدير الإقليمي لوزارة التجهيز في الصويرة، في اتصال لـ«الأخبار» به، إنه لا يتوفر على معطيات دقيقة بخصوص نشاط مقالع الرمال وجرف كثبان رملية من شاطئ سيدي بوزرقطون، مضيفا أن إدارته مفتوحة في وجه وسائل الإعلام، وأن كل ما يخص المعطيات التي تتعلق بعملية جرف رمال شاطئ سيدي بوزرقطون يمكن الحصول عليها بعد مراسلة كتابية رسمية لوزارة التجهيز.

ويعرف الشريط الساحلي بين الصويرة وآسفي نشاطا مكثفا لعمليات سرقة الكثبان الرملية في غياب أدنى مراقبة من قبل مصالح وزارة التجهيز، حيث إن المقالع التي تتوفر على رخص لا تعمل وفق الشروط القانونية ودفاتر تحملات المقالع، ولا تتوفر على أية تجهيزات لمراقبة الوزن ووصلات الشحن، ولا تحترم أوقات العمل المرخص لها، وهو الأمر الذي كانت له انعكاسات بيئية جد خطيرة، حيث انمحت كليا مناظر طبيعية لشواطئ عذراء، خاصة على مستوى الساحل الشاطئي في مناطق بحيبح وسيدي بوزرقطون وسيدي بطاش وأقرمود.